الاسد على الشجاع ففيه ادعاء ان الشجاع نفس الاسد المعروف مبالغة في
الشجاعة وغلوا في التشبيه ويشهد له الاشعار والفصيح نحو شعر الى ذي
الحرب ادعى سهلا ولها مستبسلا في الحب لي فهل سمعتم اذ ابيتم اسدا
صاده تخبط مهاة وظبي اولا وجه للتعجب في وقوع الشجاع في عشق العجب انما التعجب
في صيد المهاة والظبي الاسد وهذا انما يكون اذا كان هناك ادعاء ان الشجاع
عين الاسد المعروف والوقوع في العشق عين الصيد المعروف والمهاة والظبي
عين المحبوب الصبيح ففي الاستعارة انما يستعمل لفظ المستعار لانه ادعى
ان المستعار منه نفس المستعار له وبهذا تردد عبد القاهر في كون
الاستعارة مجازا او حقيقة فهذا الادعاء يقتضي ان الاسد مستعمل في معناه
الحقيقي وانما حكم على الشجاع نظرا الى انه عينه والنظر الى انه غير الموضوع له
حقيقة يقتضي انه مستعمل في غير ما وضع له لكنها مجاز قطعا لانه بهذا الادعاء
استعمل لفظ الاسد في المستعار له والادعاء لا يجعل الشيء موضوعا له
هذا هو مراد من قال يستعار هيكل الاسد لهيكل الرجل الشجاع ثم يستعار
لفظ الاسد للشجاع وسقط ما قال العلامة التفتازاني في التلويح ان هذا
اقول مزور لانه لا يكون الاستعارة من اقسام المجاز اللغوي بل من
اقسام المجاز العقلي واذا عرفت هذا فاعلم ان هذا الادعاء كما يجري في الاعلام
كما لا يخفى وانما منع من منع الاستعارة فيها انه لم يكن مشتهرا الوصف لان
اشتهار الوصف المشترك شرط في الاستعارة ليصح الانتقال واما ما رد
به هذا العلامة فقد نشئ آخر سواه لو تم ما ذكره افاد ان لا يصح الاستعارة في الاعلام
مطلقا سواء اشتهرت بوصف خاص ام لا لان المانع عدم صلوحها للتكثير
وهو لا يرتفع بالاشتهار بوصف خاص فافهم قوله فان قصد الحكاية الى آخره

هن

عن التفسير المشهور وهو ما يحتمل الصدق والكذب لما يتوهم ورود
الدور عليه فان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقته
وان كان مدفوعا بان مفهومي الصدق والكذب ضروريان تصورا لا
يتوقفان على معرفة الخبر وبان الصدق والكذب يفسران بمطابقة الحكاية للواقع
وعدمها ولما يتوهم الانتقاض بنحو الواحد نصف الاثنين فانه لا يحتمل الكذب
وبجواز ارتفاع النقيضين واقع فانه لا يحتمل الصدق اصلا وان كان يدفع
بان المراد الاحتمال للصدق والكذب بالنظر الى نفس مفهوم الكلام مع عزل
النظر عن خصوصية واذا قطع النظر عن الخصوص وفي امثال هذين
الجزئين يبقى ثبوت شيء لشيء وهو يحتمل الصدق والكذب فافهم قوله لان
المحكي عنه فيها هو هذه مع اعتبارها ولك ان تقول تكلم القائل بكلامات كثيرة
من جملتها هذا القول ويكون سائر الكلامات صادقة سوى هذا القول
فالمحكي عنه لهذا القول الكلامات الموجودة في هذا اليوم وهذا القول داخل
فيها فتلك يحتمل كل خبر يحتمل الصدق والكذب ويلزم ههنا المحذور فتامل
والحق ان قولنا كل قضية يحتمل الصدق والكذب له وجود بما هو حكاية
وله وجود آخر في ذهن الحاكي او في ذهن آخر ففي هذا النحو من الوجود محكي
عنه ونفسه الحكاية لان الذي لابد للحكاية من محكي عنه موجود بوجود
مغاير لوجود الحكاية واما هذا القول بما هو حكاية ليس داخلا في المحكي عنه
واما فيما نحن فيه فليس بقولنا كلامي هذا او كل كلامي في هذا اليوم كاذب
وجود آخر يحكى عنه ولو كان له وجود آخر فالحكاية صحيحة ولا اعتراض كما
يظهر بالتامل قوله فيختار صدق هذه القضية اه توجه البعض كلام
المعم البعض لهذا النحو واعترض عليه الله المحقق بان الاتصاف بالصدق